

Distr.: General
13 April 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية
العامة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة الجمعية
العامة، ويشرفها، بالإشارة إلى الانتخابات المقبلة لأعضاء مجلس حقوق الإنسان المقرر
إجراؤها في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، إرفاق وثيقة يرد فيها بيان الالتزامات والتعهدات الطوعية
لإندونيسيا (انظر المرفق).

وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا كذلك بأن تطلب تعميم هذه المذكرة
بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

الالتزامات والتعهدات الطوعية

إن حكومة وشعب إندونيسيا يعتقدان اعتقاداً راسخاً بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسألتان أساسيتان لبناء عالم ينعم بالسلام والأمن، ويعمه الازدهار القائم على الإنصاف. وسيظل دوماً هذا التمسك القوي بقيم حقوق الإنسان، المحسدة في أيديولوجيا الدولة الإندونيسية التي يطلق عليها البنكسيلا، وفي دستور عام ١٩٤٥، المبدأ الكامن وراء توجيه السياسة الوطنية لإندونيسيا.

ومن ثم، فإن هذا المبدأ ذو أهمية مركزية لرسالة ورؤية الحكومة الإندونيسية والشعب الإندونيسي، ويتجلى ذلك بوضوح في الخطة الإنمائية الوطنية، التي تشكل سياسة إندونيسيا الخارجية جزءاً أساسياً منها.

وانطلاقاً من هذه الروح، قررت حكومة جمهورية إندونيسيا ترشيح نفسها لإعادة انتخابها عضواً في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠.

ويبدو جلياً من انتخاب إندونيسيا لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان لفترة عام ٢٠٠٦، ولشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بدعم قوي من أعضاء الأمم المتحدة، استمرار النظر إلى التزام إندونيسيا بالمبادئ والمثل المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة باعتباره موضع ائتمان وثقة. ويشمل ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطنية والدولية على حد سواء.

وباعتبار إندونيسيا ثالث أكبر ديمقراطية في العالم، والبلد الذي يسكن فيه أكبر عدد من المسلمين في العالم، فإنها تلتزم التزاماً راسخاً بمبدأ الحرية والتسامح الدينيين، وهي تعمل بنشاط من أجل الدعوة للحوار، وتشجيعه، باعتباره أنجع السبل لتمكين المجتمعات المختلفة من فهم واحترام بعضها بعضاً. ومتى وُجد الحوار الصادق، يمكن للمجتمعات أن تعيش معاً في وفاق وأن تعمل معاً من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها.

وتعمل إندونيسيا بنشاط على تشجيع إجراء حوارات مشتركة بين الأديان، ذات أشكال ثنائية ومتعددة الأطراف، كي يتسنى تعزيز روح الوئام الديني والتسامح والاحترام والتضامن فيما بين الأديان والثقافات المختلفة، على الصعيد الإقليمي والدولية والعالمية.

وفيما يخص وضع المعايير وسن التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، صدقت إندونيسيا على عدد من صكوك حقوق الإنسان الدولية وانضمت لها، ومن بين هذه الصكوك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، وجميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وسنت إندونيسيا أيضا عدة قوانين وطنية تخص حقوق الإنسان، تم بموجب أحدها إنشاء محكمة حقوق الإنسان، في حين يكفل قانون آخر استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ومن دواعي فخر إندونيسيا أيضا ما يوجد لديها من منظمات مجتمع مدني معنية بحقوق الإنسان، تتسم بالحيوية والنشاط، كما أنها فخورة بصحافتها الحرة والدينامية، باعتبارها جميعا دعائم مهمة للديمقراطية. وفي هذا الصدد، تولي إندونيسيا أهمية قصوى للدور الحاسم للمنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وفي إطار هذا الجهد، تعمل حكومة إندونيسيا مع هذه المنظمات من خلال شراكات وثيقة. وأنشأت إندونيسيا أيضا لجانا وطنية مستقلة لحقوق الإنسان (كومناس هام) وحقوق المرأة (كومناس بيريمبوان) وحماية الطفل (كومناس آنالك).

ولزيادة تعزيز حماية حقوق الإنسان وضمان ذلك، قامت حكومة إندونيسيا بدمج هذه الحقوق في مناهج تعليمها الوطنية، بالإضافة إلى إنشاء مراكز لحقوق الإنسان في الجامعات في كامل أنحاء البلد، كجزء من تنفيذ خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان.

وتقوم إندونيسيا بإنشاء لجان يعهد إليها تنفيذ خطة عمل إندونيسيا لحقوق الإنسان، في جميع المقاطعات البالغ عددها ٣٣ مقاطعة والبلديات البالغ عددها ٣٢٩ بلدية، لضمان عدم مخالفة جميع اللوائح المحلية لقيم ومبادئ حقوق الإنسان. ولهذا السبب، تم حتى نهاية عام ٢٠٠٦ إلغاء العمل بلوائح محلية، يصل عددها إلى ٨٠٠ لائحة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تقوم إندونيسيا بصفة متسقة بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان من خلال عملية البناء المؤسسي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي هذا الصدد، أدخلت إندونيسيا العمل بمبادرات إقليمية مختلفة بشأن حقوق الإنسان، من قبيل إنشاء الفريق العامل المعني بأليات حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ودمج التعاون في مجال حقوق الإنسان في خطة عمل الجماعة الأمنية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، في عام ٢٠٠٤.

وعلى الصعيد الدولي، قامت إندونيسيا بدور نشط وبنّاء في المداولات المتعلقة بحقوق الإنسان، سواء في مجلس حقوق الإنسان، أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أخذ شكل توصيات مختلفة رفعت إلى هاتين المؤسستين. وفي سياق وضع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، دعمت إندونيسيا دعماً قوياً اعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ومشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية حقوق المعوقين.

وقامت حكومة إندونيسيا، في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، في إطار مسعى للوفاء بتعهداتها والتزاماتها السابقة، بدعوة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، خورخي أ. بوستامنتي، وإلى زيارة إندونيسيا. وفي تلك المناسبة، اجتمع السيد بوستامنتي مع أعضاء مجلس الوزراء ومختلف المسؤولين رفيعي المستوى وقادة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما زار عدة مناطق لعبور المهاجرين في باتمان وغرب كاليمنتان. وتطلع إندونيسيا إلى زيارتين سيقوم بهما، في سنة ٢٠٠٧، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

وكجزء من الجهود التي تبذلها إندونيسيا لتعزيز وتقوية التعاون والشراكات في مجال حقوق الإنسان، قامت بإجراء حوارات ثنائية، ومتعددة الأطراف، بشأن حقوق الإنسان مع عدد من البلدان، وتعاونت معها. وستواصل إندونيسيا، في هذا الصدد، تعزيز وتوسيع نطاق الفرص لهذه الجهود مع مزيد من البلدان في هذا المجال.

وإذا ما أعيد انتخاب إندونيسيا، فإنها ستواصل مشاركتها النشطة والبناءة في مضمار تعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، استناداً إلى مبادئ عالمية هذه الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة، وعدم الانتقائية، والحياد، والترابط، والتداخل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعرب إندونيسيا مجدداً عن تعهداتها والتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي تشمل ما يلي:

على الصعيد الدولي:

- ستواصل إندونيسيا برنامجها الرامي إلى الانضمام إلى صكوك حقوق الإنسان الدولية، أو التصديق عليها، وفقاً لما تنص عليه خطة عملها الوطنية الثانية بشأن حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩.
- ستواصل إندونيسيا العمل والتعاون الكامل مع هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان من خلال تقديمها لتقاريرها الوطنية في المواعيد المقررة، وتنفيذ توصيات كل من هذه الهيئات بشأن على هذه التقارير.

- ستواصل إندونيسيا القيام بجهودها الرامية إلى التأكيد، بشكل تراعى فيه المساواة، في عمل مجلس حقوق الإنسان، على جميع حقوق الإنسان: المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل والحق في التنمية أيضا، وتعزيز هذه الجهود.
- ستواصل إندونيسيا تعزيز مشاركتها وتعاونها بشكل إيجابي مع أعضاء مجلس حقوق الإنسان الآخرين في المداولات والاستنتاجات النهائية لآليات المجلس لبناء المؤسسات، بما في ذلك الانتهاء من وضع سبل تنفيذ آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- ستقوم إندونيسيا بدور أكثر إيجابية في تعزيز الحوار بشأن حقوق الإنسان والتعاون بين الأديان على الصعد الإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف.
- في سياق تعزيز التسامح الديني، تذهب إندونيسيا إلى القول بأن مداولات المجلس بشأن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن تأخذ في الحسبان، انطلاقا من احترام الأديان والمعتقدات وحرية الدين والمعتقد، القيم الدينية والثقافية المختلفة لجميع الدول ومختلف المجتمعات.
- ستواصل إندونيسيا تقديم دعمها لعمل مفوضية حقوق الإنسان.
- ستواصل إندونيسيا بذل جهودها لتقوية دور المجتمع المدني في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي.

على الصعيد الوطني:

- ستواصل إندونيسيا تنفيذ خططها الوطنية الثانية بشأن حقوق الإنسان، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، التي تتكون من ١٤٦ استراتيجية بشأن حقوق الإنسان وتشمل ما يلي: (أ) التصديق على الصكوك الدولية؛ (ب) مواءمة القوانين المحلية مع المعايير الدولية؛ (ج) التثقيف والنشر؛ (د) تطبيق المعايير والقواعد؛ (هـ) تعزيز الأطر المؤسسية؛ (و) رصد أوضاع حقوق الإنسان الوطنية وتقييمها والإبلاغ عن ذلك.
- ستواصل إندونيسيا أيضا تعزيز مشاركتها وشراكتها الوثيقتين مع المجتمع المدني في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك من خلال حملة أمور، منها دعم مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية القائمة، وهي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بحماية الطفل، واللجنة الوطنية المعنية بالمرأة. ومن نفس المنطلق، ستواصل إندونيسيا جهودها لتمكين لجان حقوق الإنسان المحلية المنشأة حديثا على صعيدي المناطق والمقاطعات.

- ستواصل إندونيسيا أيضا تقديم دعمها النشط للعمليات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق المرأة وحقوق الطفل، لا سيما فيما يخص الجهود المبذولة للقضاء على التمييز وممارسة العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية.
 - تظل إندونيسيا أيضا على التزامها بالمزيد من التعزيز للحكم السليم وسيادة القانون، وذلك بزيادة فعالية مؤسساتها القانونية مثل المحكمة الدستورية، ولجنة القوانين الوطنية، واللجنة القضائية، ولجنة شؤون المقاضاة، ولجنة شؤون الشرطة، ولجنة شؤون المظالم، واللجنة المعنية بالممارسات المناهضة للفساد.
 - ستواصل إندونيسيا بذل جهودها في مجال تعزيز مشاركتها وشرائها مع منظمات المجتمع المدني الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- وفي ضوء الاعتبارات السابقة، تعتقد إندونيسيا اعتقادا صادقا بأن من شأن استمرار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان ضمان أن يصبح المجلس مؤسسة تتسم بالمصداقية والكفاءة، يمكن لها تحفيز التعاون الدولي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.